Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وقال تعالى: ﴿لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر﴾ [النساء: ٩٥] يقرأ برفع «غير» إما على أنه صفة للقاعدون؛ لأنهم جنس، وإما على أنه استثناء، أو بدل على حد ﴿ما فعلوه إلا قليل منهم﴾ [النساء: ٦٦] ويؤيده قراءة النصب.

وإن حسن الوصف فى ﴿غير المغضوب عليهم﴾ [الفاتحة: ٧] إنما كان لاجتماع أمرين: الجنسية والوقوع بين الضدين، والثانى مفقود هنا، ولهذا لم يقرأ بالخفض صفة للمؤمنين إلا خارج السبع؛ لأنه لا وجه لها إلا الوصف، وقرىء ﴿ما لكم من إله غيره﴾ [الأعراف: ٥٩] بالجر صفة على اللفظ، وبالرفع على الموضع، وبالنصب على الاستثناء وهى شاذة، وتحتمل قراءة الرفع الاستثناء على أنه إبدال على المحل مثل: لا إله إلا الله، وانتصاب «غير» فى الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد «إلا» عندهم، واختاره ابن عصفور [(١)].

٣ - وقال فى باب التعليق: وأما التعليق فهو إبطال عملها فى اللفظ دون التقدير لاعتراض ما له صدر الكلام بينها وبين معموليها، وهو واحد من أمور عشرة.

التاسع: «إن» التى فى خبرها اللام نحو: «علمت أن زيداً لقائم» ذكر ذلك جماعة من المغاربة، والظاهر أن المعلق إنما هو اللام لا إنّ إلا أنّ ابن الخباز حكى فى بعض كتبه أنه يجوز علمت إن زيداً قائم بالكسر مع عدم اللام، وأن ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق «إن»[(٢)].

٤ - وقال فى الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة:

العاشر: إنّه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع، ولا يتبع معمولها بصفة، قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة، ويشكل عليهم الحديث فى صفة الدجال: «أعور عينه اليمنى» [(٣)].

هذا ولما كان ابن مالك من نحاة الأندلس وكان صاحب مدرسة لها مكانتها رأيت أن أفرد له كلامًا خاصًا تتجلى فيه مناقشة ابن هشام له وموقفه منه.

(١) مغنى اللبيب ١ : ١٣٤ .
(٢) شذور الذهب ٢ : ٣٢٧ .
(٣) مغنى اللبيب ١ : ٨٦ .